

موقف كبار الملاك من قضايا الزراعة والملكية الزراعية في الهيئات النيابية

١٨٨٢ - ١٩١٤

دكتور اسماعيل محمد زين الدين

كلية الآداب - جامعة القاهرة

انقضت فترة من الزمن منذ أنشأ محمد على مجلسا للمشورة عام ١٨٢٩ ، تكون من كبار التجار والأعيان والعمد والمشايخ والعلماء ، وكانت مهمة هذا المجلس عرض الاقتراحات المتعلقة بالشئون الادارية العامة ، دون أن يلتزم الباشا بتنفيذها ، فكانت آراء هذا المجلس ذات طابع استشارى محض • وكان الباشا يختار الأعضاء بنفسه ، وبانتهاء عهده انفرط عقد المجلس ، فلم يدع للاجتماع خلال عصرى عباس الأول ومحمد سعيد باشا •

وحين تولى اسماعيل الحكم (١٨ يناير ١٨٦٣) اتجه بفكره نحو تأسيس مجلس نيابى ، وفقا لأسس جديدة ، دعاه بمجلس شورى النواب • ولم يكن تأسيس هذا المجلس وليد تطور طبيعى للصراع بين الجماهير والسلطة الحاكمة الأوتقراطية ممثلة فى الخديوى بهدف الحصول على حق المشاركة مع السلطة القائمة ، وتقيد صلاحيات الحاكم بقيود دستورية ، تضمن للأمة حقوقها ، وتحدد التزامات الحاكم أمام شعبه ، وانما كان قيام هذا المجلس بمثابة منحة من الخديو ، وهو أمر قد يبدو غريبا فى بابه ، وخاصة

أن الحركة السياسية لم تكن قد تبلورت خلال تلك الفترة بالشكل الذى يؤدى الى قيام حياة نيابية بمفهومها الحقيقى ، كما أن كبار الملأ والأعيان لم يعتادوا منذ عصر محمد على أن يرفعوا صوتا بالمعارضة فى وجه الحاكم •

وقد أنشئ مجلس شورى النواب فى ديسمبر ١٨٦٦ وفقا لللائحة خاصة صدر بها أمر من الخديو لناظر الداخلية • أوضحت هذه اللائحة أن تأسيس هذا المجلس « مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية » ، وكل ما تراه الحكومة أنه من اختصاص المجلس تتم « المذاكرة واعطاء الرأى عنها وعرضها على الخديوى » ، الذى له الحق فى دعوة المجلس للانعقاد أو تأخيره ، وتحديد مدته ، وكذا تغيير أعضائه وانتخاب غيرهم • كذلك منحت اللائحة الخديوى الحق فى تعيين رئيس المجلس ونائبه •

وكان المجلس يتكون من ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، واشترط فى الناخب أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاما ، وأن يكون معروفا (من أبناء الوطن) ولم تقع عليه أحكام تتنافى مع القانون ، أو تكون قد صدرت عليه أحكام جنائية^(١) • وخصصت ستة مقاعد لنواب القاهرة والاسكندرية وبعض الثغور والمدن الأخرى • أما بقية المقاعد ، فقد خصصت لنواب الأقاليم الذين كان يتم انتخابهم بواسطة شيوخ القرى ، حيث كانوا يجتمعون بالمركز لانتخاب نائب القسم من بينهم ، ومن ثم فقد كانت أغلبية أعضاء المجلس من العمد والأعيان •

(١) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ، د ١ ، قيد اللوائح والقرارات والمنشورات ، ص ٤١ — ٤٦ • وقد تضمن هذا القرار الوارد لائحة تأسيس المجلس ونظامه • كذلك انظر أمين سامى ، تقويم النيل ، عصر اسماعيل ، المجلد الثانى ، د ٣ ، ص ٦٧٦ — ٦٨٠ •

وقد رسمت لائحة تأسيس هذا المجلس بالشكل الذى أدى الى بروز هذه الطبقة من الأعيان وكبار الملاك على مسرح الحياة السياسية ، وتطلعهم — فيما بعد — الى المشاركة مع السلطة القائمة فى ادارة شئون البلاد ، ضمانا للحفاظ على مصالحهم المتنامية . فقد قصرت اللائحة حق الانتخاب على طبقة أصحاب الأراضى الزراعية من العمدة والمشايخ ، لما لها من نفوذ واتصال وثيق بحياة أهل الريف ، بالإضافة الى الخبرة والدراية التامة بكافة الشئون الزراعية . فكان مجلس شورى النواب الذى تأسس عام ١٨٦٦ بميثاق مجلس للأعيان ، حيث بلغ عدد أعضاء هذا المجلس من العمدة والمشايخ ٥٨ عضوا من بين مجموع عدد الأعضاء البالغ عددهم ٧٥ عضوا . وفى الهيئة النيابية الثانية عام ١٨٧٠ كان عدد الأعضاء من عمدة ومشايخ القرى ٦٣ عضوا . أما فى الهيئة النيابية الثالثة والأخيرة ، التى انتخبت عام ١٨٧٦ ، فقد بلغ عدد أعضائها المثلين لهذه الطبقة ٦٠ عضوا^(٢) . فلم نر فى هذا المجلس تمثيلا حقيقيا يتفق ومدى ما حدث من تطورات اجتماعية واقتصادية شهدتها البلاد ، وأفضت بدورها ، الى ظهور فئات عديدة داخل المجتمع كأصحاب المهن الحرة والتجار والمثقفين .

ولم يكن بروز هذه الطبقة من الأعيان وكبار الملاك فى مصر الا نتيجة طبيعية لما حدث من تطورات سياسية واقتصادية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وحتى بداية الاحتلال الانجليزى للبلاد ، وأدت ، بدورها ، الى ظهور هذه الطبقة المميزة اجتماعيا وممارستها العمل السياسى ، اعتمادا على وضعهم الاجتماعى والاقتصادى الذى وفرته لهم ملكياتهم الزراعية الواسعة ، والتى حصلوا عليها نتيجة لصدور سلسلة من التشريعات والقوانين ، بدأت

(٢) الرافعى : عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٩٤ — ١٦٨ .

مقدماتها بصدور اللائحة السعيدية (١٨٥٨) وقانون المقابلة (١٨٧١) ، وكان آخرها قرار ٣ سبتمبر ١٨٩٦ ، والذي أصبحت بمقتضاه كافة الأراضي الزراعية من عشورية وخراجية مملوكة لحائزيها ملكية فردية تامة ، مما أدى الى ظهور الملكية الفردية ، بعد أن رفع كل قيد عليها ، كأساس للتنظيم الاجتماعى ، بديلا عن ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، ونعنى بها الأرض الزراعية . وهكذا بدأ يظهر فى الواقع الاقتصادى المصرى ملاك الأراضي الزراعية الذين يتمتعون بحقوق الملكية فى التصرف والاستغلال بأشكاله المختلفة من بيع ورهن وإيجار وتوريث وذلك بعد مايقرب من مائة عام منذ وضع محمد على نظام استغلال وإدارة الأرض الزراعية^(٣) .

وكان طبيعيا أن يعكس التركيب الاجتماعى لأعضاء مجلس شورى النواب مصالح هذه الطبقة ، باعتبارهم يمثلون أصحاب المصالح الزراعية الواسعة فى الريف ، فقد دلت المناقشات التى دارت بالمجلس فى دورات انعقاده الثلاث (١٨٦٦-١٨٧٦) عن مدى اهتمام هذه الطبقة بالمسائل التى تتعلق بالمجتمع الريفى ، وتخدم فى الأساس مصالحهم الطبقيّة ، كمشروعات الري والسكك الحديدية وحياسة الأراضي الزراعية وتخفيف الضرائب العقارية وما الى ذلك^(٤) .

وبعد أن تناولنا فى عجالة سريعة التطورات التى مرت بها السلطة النيابية بمصر منذ عصر محمد على وحتى نهاية حكم اسماعيل ،

(٣) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى (١٩١٤ - ١٩٥٢) ، ص ١٤ .

(٤) للمزيد من التفاصيل حول مواقف هذه الطبقة من تلك القضايا ، انظر عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية فى مصر ١٨٦٦ - ١٨٨٢ . ومما هو جدير بالملاحظة أنه قد وجد مجلس نواب حقيقى عاصر الثورة العربية ، وتم الغاؤه عقب الاحتلال البريطانى للبلاد باعتباره أثرا من آثارها .

نشير الى موضوعنا الرئيسى الذى يتعلق بدراسة التركيب الاجتماعى للهيئات النيابية التى عاصرت فترة السيطرة البريطانية فيما بين عامى ١٨٨٢ ، ١٩١٤ واضعين فى اعتبارنا أن محور دراستنا سينصب على القاء الضوء على موقف هؤلاء الأعضاء من بعض القضايا التى طرحت داخل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وكانت تمس فى الأساس مصالحهم الطبقية ، دون الاشارة الى موقفهم داخل الجمعية التشريعية والتى لم تعقد جلساتها الا لفصل تشريعى واحد (من ٢٢ يناير الى ١٧ يونيو ١٩١٤)^(٥) .

فعقب الاحتلال البريطانى لمصر ، تم استدعاء اللورد دفرين Dufferin الذى كان يعمل سفيرا لبلاده لدى الدولة العثمانية ، لاعادة تنظيم آحوال مصر الداخلية ، وليضع تصور عام للإصلاحات المطلوبة فى كافة المؤسسات الادارية . وقد زوده جرانفيل — وزير خارجيته — ببعض المعلومات والتوصيات للاسترشاد بها قبل الشروع فى صياغة تقريره الشهير . وقد أكدت تلك التوصيات على الدور الذى يقع على عاتق بريطانيا فى توفير الأمن والاستقرار الداخلى ، واعادة تنظيم الادارة ، مع ضمان المحافظة على السلام والنظام والرخاء الاقتصادى ، وكذلك تدعيم سلطة الخديو ، وتطوير الحكم الذاتى بصورة تضمن وفاء مصر بالالتزامات المالية نحو الدول الأجنبية^(٦) .

وحين شرع دفرين فى كتابة تقريره ، تعرض — فيما تعرض اليه — الى السلطة التشريعية ، فأشار بإنشاء « مجلسين استشاريين لا تشريعيين » يفيان بأغراض الحكم الذاتى . أحدهما يعرف بمجلس

(٥) جدير بالذكر أن كبار الملاك والأعيان كانوا يسيطرون أيضا على الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ ، حيث كان من بين أعضائها البالغ عددهم ٦٥ عضوا ، ٤٩ عضوا يمثلون كبار الملاك .

(6) Tignor, R. : Modernization and British Colonial Rule In Egypt, p. 52 .

شورى القوانين والآخر أطلق عليه الجمعية العمومية والتي كانت بمثابة مجلس الشيوخ عند دفرين .

ووفقا لما أشار اليه على المسؤولين ، صدر القانون النظامى الخاص بإنشاء هاتين الهيئتين شبه النيابيتين فى أول مايو ١٨٨٣ ، بدلا من مجلس النواب الذى عاصر الثورة العربية ، بعد أن انتحلت الحكومة لالغائه أسبابا عديدة ، لعل أهمها أنه كان يمثل أثرا من آثارها (٧) .

وكان مجلس شورى القوانين يتألف من ثلاثين عضوا تقوم الحكومة بتعيين أربعة عشر عضوا من بين هؤلاء وتنتخب مجالس المديریات بقيتهم ، مما كان يتيح ضمان السيطرة على أعضاء المجالس ، والحصول على موافقة الأغلبية من أعضاءه فيما كانت تتقدم به الحكومة من مشروعات أو أية إجراءات أخرى . أما الجمعية العمومية فكانت تتكون من اثنين وثمانين عضوا ، يتألفون من النظار الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين والأعيان المندوبين عن الفلاحين وعددهم ستة وأربعون نائبا (٨) .

ولم يكن الغرض الحقيقى من إنشاء مجلس شورى القوانين القيام . بمهام التشريع ، أو بعبارة أدق سن القوانين ، بل كان بمثابة هيئة استشارية للحكومة ، لها أن تعرض عليه القوانين قبل إصدارها ، كما كان لها الحق فى عدم الأخذ برأيه فيها . فقد نصت المادة (١٨) من القانون النظامى السابق الإشارة اليه على أنه

(٧) حول الدور الذى لعبه هذا المجلس ، انظر : مصر للمصريين — مائة عام على الثورة العربية ، مقال للباحث بعنوان برلمان الثورة العربية .

(٨) تقرير دفرين ص ١٣ . وكانت مدة انتخاب الأعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين ست سنوات .

« لا يجوز للحكومة اصدار أى قانون أو لائحة تختص بالادارة العامة ما لم يتقدم بداية الى مجلس شورى القوانين » • غير أنها ختمت هذه المادة بعبارة جعلت هذا الشرط بلا جدوى ، اذ قالت : « وان لم تعول الحكومة على رايه فعليها ايقافه على الأسباب التى بنى عليها هذا الرفض غير أنه لا يجوز له مناقشتها فى شىء من هذه الأسباب » • كما منحت هذه اللائحة المجلس الحق فى أن يدلى برأيه فى الميزانية العامة للدولة أو الحساب الختامى لها دون أن تلتزم الحكومة أيضا بأراء المجلس فى هذا الصدد (مادة ٢٢) • كذلك لم يكن للمجلس الحق فى مناقشة الجزية المفروضة للبا بالعالى وكافة النواحي المتعلقة بقانون التصفية والدين العمومى ، أو فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية • فكافة هذه المسائل كانت خارجة عن دائرة اختصاصات المجلس (مادة ٢٣) (٩) •

أما الجمعية العمومية ، فإن المشرع لم يفرق بينها وبين مجلس شورى القوانين فى شىء ما سوى أنه جعل اجتماعها مرة واحدة كل عامين خلافاً لمجلس الشورى الذى كان يجتمع ست مرات على مدار العام • وحددت المادتين ٣٤ ، ٣٥ اختصاصات الجمعية العمومية والسلطات المخولة لها بموجب القانون النظامى ، الذى منحها الحق فى اقرار الضرائب الجديدة ، ولها أن تبدى رأيها فى أى قرض عمومى ، أو مشروعات الرى والسكك الحديدية ، أو فرض ضرائب جديدة على الأطنان الزراعية • كما كان لها الحق أيضا فى أن تبدى رأيها فى كافة المسائل والمشروعات التى ترسلها الحكومة اليها ودراسة المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية أو المالية ، وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم الأخذ بما أبدته من الآراء ، دون أن يكون لها الحق فى

(٩) أحمد قحمة ، عبد الفتاح السيد : نظام القضاء والادارة ، ص ١٣٩ - ١٤١ •

مناقشة هذه الأسباب • وكان يتولى رئاسة الجمعية العمومية رئيس مجلس شورى القوانين^(١٠) •

ولم يختلف مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من ناحية التكوين الاجتماعى والتركيب الطبقي للأعضاء عما كان عليه الوضع فى عهد اسماعيل ، حيث تكونت هاتان الهيئتان من كبار ملاك الأراضى الزراعية وأعيان الريف من العمد والمشايخ ومن ذوى العصبية فى المدن والأقاليم • فقد نصت المادة (١٤) من قانون انتخاب مجالس المديرية والتى كان يؤخذ منها أعضاء مجلس شورى القوانين ، على أن يكون العضو المنتخب ممن يدفعون أموالا مقررة على عقارات أو أطيان قدرها خمسة آلاف قرش سنويا • كذلك اشترطت المادة (٤٢) من قانون الجمعية العمومية ، أن يكون العضو مؤديا منذ خمس سنوات على الأقل فى المدينة أو المديرية النائب عنها عوائد أو مالا مقررا على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنويا ، مدرجا اسمه منذ خمس سنوات على الأقل فى دفتر الانتخاب^(١١) •

لذا ، ووفقا لما سبقت الإشارة اليه ، فقد اقتضت العضوية فى هاتين الهيئتين على الأعيان وكبار الملاك من الوطنيين ، وهو أمر يتفق وسياسة الاحتلال البريطانى فى مصر ، التى حرصت على تدعيم

(١٠) أحمد قمحة ، عبد الفتاح السيد ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ — ١٤٨ • ومما هو جدير بالذكر أنه قد تولى رئاسة المجلس والجمعية العمومية خلال تلك الفترة سبع رؤساء ينتمون الى طبقة كبار الملاك ورجال الحاشية وهم سلطان باشا (١٨٨٣ — ١٨٨٤) ، على باشا شريف (١٨٨٤ — ١٨٩٤) ، عمر لطفى باشا (١٨٩٤ — ١٨٩٩) ، اسماعيل باشا محمد (١٨٩٩ — ١٩٠٢) ، عبد الجيد صادق باشا (١٩٠٢ — ١٩٠٩) ، البرنس حسين كامل باشا (١٩٠٩ — ١٩١٠) ، محمود فهمى باشا (١٩١٠ — ١٩١٣) . الهلال ، عدد نوفمبر ١٩١٣ ، تاريخ السلطة النيابية فى مصر •

(١١) الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ٥٣ •

ومساندة مصالح هذه الطبقة من البرجوازية الزراعية الكبيرة بعدد من الاجراءات فى المجالين التشريعى والاقتصادى ، وذلك لتحويلها من طبقة ثورية ، برز دورها خلال أحداث الثورة العربية ، الى طبقة تابعة وخاضعة ومدينة للاحتلال ، وفى الوقت ذاته ، استغلال وضعيتها المسيطرة اجتماعيا ، ونفوذها السياسى الكبير على جماهر الفلاحين فى الريف المصرى فى اقرار السياسة التى تنتهجها • وفوق هذا وذاك ضمان وجود سندنا ونصيرا للاحتلال فى مواجهة التيار المتنامى للحركة الوطنية ، والتى ظهرت بوادرها عقب تولى الخديو عباس حلمى الثانى الحكم عام ١٨٩٢ • ويؤكد هذه الحقيقة أن أغلب مشروعات التنمية الاقتصادية والتشريعات والقوانين التى تمت صياغتها خلال تلك الفترة موضوع الدراسة كانت تخدم فى الأساس مصالح هذه الطبقة التى اتفقت مصالحها مع وجود الاحتلال البريطانى (١٢) •

وعلى الرغم من الامتيازات العديدة التى حصلت عليها تلك الطبقة من كبار الملاك والأعيان ، الا أنها حرصت منذ بداية ممارستها العمل النيابى ، على أن تعبر عن مصالحها الطبقية ، والا تتعارض المسائل أو القضايا المطروحة للمناقشة داخل مجلس الشورى أو الجمعية العمومية مع هذه المصالح حتى لو أدى الأمر الى التضحية بالمبادئ أو الوقوع فى شئ من التناقض ، فعلى سبيل المثال ، حين اقترح محمود عبد الغفار — أحد كبار الملاك — أن يكون رأى مجالس

(١٢) كان من بين المكاسب التى حققتها سلطات الاحتلال لكبار الملاك تثبيت حق الملكية الفردية التام للأرض الزراعية . وفى عام ١٨٨٣ ، صدر القانون المدنى الأهلى ليؤكد فى مادته الثامنة حق الملكية التام فى الأراضى الخراجية التى دفعت عنها المقابلة ، ثم أدخل بعض التعديلات على هذا القانون فى عام ١٨٩١ ، الفيت بموجبه شرط دفع المقابلة ، كما أدخل تعديل آخر فى سبتمبر ١٨٩٦ نص على أن « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية » وبذلك رفع أى قيد أو شرط على الملكية الفردية للأرض الزراعية •

المديريات فى مسألة انشاء السكك الحديدية استشاريا لا تقريريا خشية ألا يوافق بعض الأعيان على ألا تمر السكك فى أطيانهم أو يؤخذ من أملاكهم شئ ، رفض المجلس هذا الاقتراح الذى تقدم به زميل لهم • وعندما أقترح موسى غالب باشا أن يكون أحد الناخبين عن كل مركز مقيما فى هذا المركز بحيث لا ينتخب لمجلس المديرية أكثر من شخص من كل عائلة ، رد عليه عبد الغفار بأنه لو فرض وكان فى العائلة شخصان أو ثلاثة أكفاء وقتلنا لا ننتخب منهم الا واحدا نكون قد قيدنا حرية المنتخبين ، وقد أيده فى ذلك الرأى ابراهيم مراد ، مشيرا الى أن « حرمان العائلات ليس من العدالة » وعلق محمود سليمان بأنه يشترط فى كل عضو دفع ٥٠ جنيها أموالا أميرية فاذا فرض ولم يوجد اثنان بالمركز يتوفر فيهما هذا الشرط فكيف يكون العمل اذن ؟ مؤيدا بذلك موقف زميله من الاقتراح ، ومعارضنا تخفيض النصاب المالى بالنسبة لحاملى الشهادات العالية لأنه سيتنافى مع موقفه السابق حيث سيوسع من امكانية تمثيل المركز نفسه فى مجلس المديرية (١٣) •

كذلك حرص هؤلاء على أن يكون للأعيان والذوات وضع خاص فى التشريع الجنائى فكانت هناك محاولات من جانبهم لتعديل نصوص القوانين التى كانت تعرضها الحكومة عليهم بالشكل الذى يحقق هذا الغرض على نحو ماحدث عند نظر قانون ترخيص حمل السلاح فقد طلب أعضاء مجلس شورى القوانين « استثناء العمدة والمشايخ وأصحاب العزب والذوات المعتبرين من ضرورة الحصول على ترخيص بحمل السلاح » (١٤) • وعندما نظر فى تعديل بعض أحكام قانون العقوبات ،

(١٣) مضابط مجلس شورى القوانين ، جلسة ١٩٠٩/٦/١٥ ،
مذكورا فى أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ،
ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .
(١٤) مضابط شورى القوانين ، جلسة ١٨٩١/٦/٢٠ ، ص ٥٥
وما بعدها .

وخاصة فيما يتعلق بتشغيل السجناء ، طالب الأعضاء ، وبإصرار شديد ، بضرورة اضافة فقرة الى المادة تنص على استثناء « الأشخاص الاعتباريين » من الخضوع لأحكام هذه المادة ، مما دفع مستشار الحقانية الانجليزى Scott الى توجيه الانتقاد اللاذع لهؤلاء ، مشيرا عليهم ومذكرا اياهم بأنه « لا يصح أن يجعل فى القوانين تمييز »^(١٥) . وقد حدث نفس الشيء عند مناقشة المشروع الخاص بالتحفظات من غوائل النيل ، والذي قضت مادته الأولى بتحويل المديرين والمحافظين سلطة مطلقة فى أن يطلبوا من كل شخص قادر على العمل الاشتراك فى أعمال مقاومة أخطار الفيضان ، اذ اعترض الأعضاء على المشروع بحجة أنه « لا يفرق بين أمير وحقير وجليل وفقير » ، حيث أجاز « تشغيل الموظفين ووجوه البلاد وأكابرهم أسوة بغيرهم من الأفراد »^(١٦) .

على كل حال سوف نكتفى بهذا القدر من الاشارة الى مدى اصرار هؤلاء على الحصول على المزيد من الامتيازات ، وخصوصا فى المجال التشريعى ، حتى لو تطلب الأمر وضع قوانين خاصة تحكم علاقتهم بمؤسسات الدولة ، ثم نقوم بتتبع المناقشات التى دارت داخل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، مع تسليط الضوء على موقف هؤلاء الأعضاء من بعض القضايا الاقتصادية — محور دراستنا —

(١٥) مضابط شورى القوانين ، جلسة ١٨٩١/٦/١٧ ، ص ٤٣ .

(١٦) مضابط شورى القوانين ، جلسة ١٨٨٧/٩/٧ . كذلك رعوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، ص ٢١٩ ، ٢٢٠ . ومما هو جدير بالملاحظة أن كبار الملاك قد عارضوا أشد المعارضة قوانين تنظيم الرى ونظام المناوبات الذى احدثته سلطات الاحتلال ، لضمان استثمارهم بأكبر قدر من المياه ، واجبار الفلاحين على شرائها منهم بأسعار مرتفعة ، وصلت الى ما يعادل ثمن قنطار من القطن عن كل فدان يروى من المياه التى استحوذوا عليها .

التي أثرت وكانت تمس ، الى حد ما ، ومن وجهة نظرهم ، مصالحهم
الطبقية . ونبدأ بمناقشة موقفهم من المشروع الذي تقدمت به
الحكومة لتعديل الضريبة المفروضة على الأرض الزراعية ، أداة الانتاج
الرئيسية في مجتمع عماد حياته الزراعة .

كانت ضرائب الأطيان العقارية تعتبر من أهم المصادر التي تستمد
منها الحكومة مواردها المالية للانفاق على كافة مشروعات التنمية .
وقد أشار دفرين في تقريره الشهير الى ثقل هذا النوع من الضرائب
على صغار الممولين ، بالاضافة الى عدم توزيعها بطريقة عادلة ، ففي
الوقت الذي كانت فيه متوسط ضريبة الفدان الخراجي تبلغ نحو
١٣٨ قرشا ، لم تتعد نظيره العشوري ٥٢ قرشا . وقد طالب دفرين
المسؤولين بتعديل تلك الضرائب بصورة لا تثقل كاهل صغار الملاك^(١٧) .

وقد حظيت هذه المسألة بقدر كبير من اهتمامات أعضاء مجلس شوري
القوانين والجمعية العمومية ، لما لها من ارتباط وثيق بمستوى الدخل
الذي يتحصل عليه هؤلاء نتيجة لتأجير مساحات واسعة من أراضيهم
الزراعية لصغار الملاك والفلاحين المعدمين . ففي جلسة المجلس المنعقدة
في ٢٨ أغسطس ١٨٩٣ أشار العضو أحمد بك الصوفاني الى أن
ضريبة الأطيان الزراعية قد أثقلت كاهل الممولين ، ونوه بانها قد
وضعت في وقت كانت تجود فيه المحصولات الزراعية بالانتاج الوفير ،
واقترح على الحكومة أن تستخدم الأموال الاحتياطية المودعة بصندوق
الدين لتخفيف الأعباء الضريبية على الممولين . وقد أيدته في ذلك
أعضاء المجلس ، وقرروا اخطار الحكومة بوعودها السابقة بالنظر في
موضوع تعديل ضرائب الأطيان^(١٨) .

(١٧) تقرير دفرين ، ص ٢٩ - ٣١ .

(١٨) مضابط شوري القوانين ، محضر جلسة ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٩٣ .

وفى التقرير الذى قدمته اللجنة المشكلة من أعضاء المجلس لدراسة ومناقشة ميزانية المصروفات لعام ١٨٩٤ ، أشارت - فيما أشارت اليه - الى أن « الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال » ، وطالبت بتخفيف ضرائب الأتبان لعدم امكان تحملها ، مشيرة الى أن الحكومة لم تنظر الى هذه القضية الحيوية بشئ من العناية والاهتمام^(١٩) . وقد تكرر ذلك الموقف من جانب أعضاء المجلس فى العام التالى ، حيث طالبوا الحكومة بتقديم تخفيف أعباء الضرائب المفروضة على جماهير الفلاحين ، عن خطة الانفاق على مشروعات ليست ذات أهمية^(٢٠) .

ولكن ، هل كان موقف هؤلاء الأعيان وكبار الملاك ، الذين كانوا ينوبون عن الأمة ، فى مطالبتهم الحكومة مرارا بتخفيف ضرائب الأتبان ينبع فى الأساس من منطلق الدفاع عن صغار الملاك من الممولين أو الفلاحين المعدمين ، الذين كانوا يواجهون بايجارات مرتفعة من قبل هؤلاء ، أشار اليها كرومر فى بعض تقاريره ، منوها بضرورة الاهتمام مستقبلا بوضع قوانين لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين^(٢١) ، أم كان مجرد مناورة سياسية من جانب الأعيان ، الهدف منها الضغط على الحكومة لحملها على تخفيف الضرائب المفروضة على أراضيهم الزراعية ، وفى ذات الوقت ايهاهم الرأى العام ، الذى بدأ منذ هذه الفترة ينتقد الحكومة وسياستها من خلال الصحف ووسائل الاعلام الأخرى ، بأن نواب الأمة يدافعون عن جماهير الفلاحين .

لم تكن مطالبة الأعيان وكبار الملاك للحكومة - مرارا - بتخفيف

(١٩) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ .

(٢٠) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٦ ديسمبر ١٨٩٤ .

(٢١) تقرير كرومر لعام ١٩٠٣ ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

ضرائب الأفيان الزراعية الا مجرد مناورة سياسية من جانبهم ، ودليلنا على ذلك أن اللجان التي شكلت — فيما بعد — من قبل الحكومة لاعادة مسح الأراضي الزراعية تمهيدا لتعديل الضرائب المفروضة عليها وفقا لأسس ومعايير جديدة تعتمد على مدى خصوبتها وقربها من موارد المياه ونوعية محاصيلها ، رأت ، على سبيل المثال ، أن ثمة أراض خراجية ايجار فدانها جنيهاً وضريبتها المقررة ١٦٤ قرشا (٢٢) . وهو ما لم يتعرض له أعضاء المجلس أثناء المناقشات التي جرت بخصوص هذه المسألة . كذلك لم يثر الأعضاء ، ولو بشيء قليل ، الى التفاوت الواقع ، والذي أشار اليه دفرين ، وأكدته اللجان السابق الاشارة اليها ، بين الأفيان العشورية المملوكة لدى كبار الملاك والأفيان الخراجية التي كان يشغل أغلبه صغار الملاك ، وتعددت شكاياهم مرارا من هذا الغبن الواقع عليهم ، نتيجة لهذا التفاوت في تقدير الضرائب (٢٣) . وقد كشفت هذه اللجان حقيقة هذا التفاوت الواضح ومقدار الغبن الواقع على هؤلاء ، حيث وجدت في العديد من القرى أراض عشورية كان يؤجر فدانها — على سبيل المثال — بخمسة جنيهاً ومقدار الضريبة المفروضة عليها ١٨ قرشا (٢٤) .

وتبدو لنا الصورة أكثر وضوحاً لمشف حقيقة هؤلاء رنواياهم فيما يتعلق بهذه القضية ، اذا ما استعرضنا التقرير الذي وضعته اللجنة المشكلة من أعضاء الجمعية العمومية برئاسة محمد باشا الشواربي — أحد كبار أعيان القليوبية — لفحص ودراسة المشروع الخاص بتعديل ضرائب الأفيان ، الذي أقره مجلس الوزراء ، وصدر

(٢٢) تقرير جورست لعام ١٩٠٧ ، ص ٢٣ .

(٢٣) المقطم ، العدد ١٤٥٧ ، ٢٩ ديسمبر ١٨٩٣ .

(٢٤) تقرير جورست لعام ١٩٠٧ ، ص ٢٣ . كذلك انظر :

Willcoks : Egyptian Irrigation, p. 390

أمر عال به^(٢٥) ، فقد أشارت هذه اللجنة بأن « لجان تعديل الضرائب قد زادت وبالغت فى تقدير الايجارات » ، ورأت أنه لو « جرى ايجار أطيان الدومين والدائرة السنية أسوة بأطيان الأهالى لأمكن الحكومة أن تقدر الأموال بأقل مما قدرته وكان فى ذلك مساواة عمومية » .

وحين تعرضت اللجنة لقضية التفاوت بين ضرائب الأطيان الخراجية والعشورية ، لم ينس هؤلاء الدفاع عن مصالحهم التطبيقية والتى مسها هذا القرار بشكل مباشر . فقد طالبت اللجنة الحكومة بضرورة التمييز بين الأطيان العشورية والخراجية فى ربط الضريبة ، مشيرة بأن المشروع الذى عرضته الحكومة عليها لم يفرق بينهما ، وقررت مكاتبة الحكومة فى هذا . كذلك رأت اللجنة ان تقدير الضريبة باعتبارها ٢٨٦٤٪ من قيمتها الايجارية يعد حملا ثقيلا على المولين ، نظرا لفداحة الضرائب الأصلية . فكان هذا يمثل تناقضا فيما كانوا ينادون به من قبل^(٢٦) .

وكانت اللجان التى شكلت لهذا الغرض قد أنهت أعمالها التى بدأتها فى أبريل ١٨٩٥ ، وقدمت تقريرها للحكومة ، حيث تقرر المشروع فى تعديل الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية وفقا لقرارات

(٢٥) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٦ ابريل ١٨٩٩ ، ص ٤ ، جلسة ١٦ ابريل ، ص ١٢ . وقد ذكر على مبارك فى « الخطط التوفيقية » ان عائلة الشواربى كانت تملك فى أواخر القرن التاسع عشر ٤٠٠٠ فدان من زمام قليوب البالغ ٧٠٠٠ فدان . انظر ، على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، وأثره على الحركة السياسية . ١٨١٣ - ١٩١٤ ، ص ٤٣٩ - ٤٥٢ .

(٢٦) محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة المالية ، محفظة ٣/٢/٢ ، ٢٩ ابريل ١٨٩٩ .

لجان التعديل التى قضت بأن تربط الضريبة عن كل نوع من الأقطان باعتبار ٢٨٦٤٪ من قيمتها الايجارية^(٢٧) .

كان طبيعيا أن يستاء كبار الملاك والأعيان ، الذين كانت أراضيهم تتمتع بايجارات عالية عند جماهير الفلاحين ، من تلك التعديلات الجديدة التى أضرت بمصالحهم الاقتصادية ، ولم تفرق بين أراضيهم العشورية وأراضى صغار الملاك الخراجية ، لذا كان حرص المشرع — سلطات الاحتلال — على أن يضع فى القانون الجديد نصا يشير فيه الى استمرار العمل وفقا لما كان متبعا من قبل لمدة خمس سنوات من انقضاء المدة المخصصة لتعديل الضرائب ، وذلك تجنباً لسخط هؤلاء وعدم اثارته^(٢٨) .

مشروع قانون اختصار اجراءات الحجز على المولين :

ننتقل الى قضية أخرى ، أوضحت بجلاء تام أن هؤلاء كانوا على وعى وادراك تام بمصالحهم الطبقية ، والتى يجب ألا تمس بشئ ، ولو من بعيد ، وخصوصا فى مواجهة الطبقات الأخرى من صغار الملاك والفلاحين المعدمين ، حتى لو تطلب الأمر تضحية هؤلاء بمبادئهم ، أو وقوعهم فى شئ من التناقض . ففى أثناء مناقشة نصوص مواد المشروع الخاص باختصار اجراءات الحجز على منقولات المولين عقب اعلانهم بالدفع ، بعد أن تذرعت الحكومة فى هذا الطلب بأن البعض من هؤلاء ينتهزون فرصة الثمانية أيام الممنوحة لهم بين التنبيه والحجز بموجب قرار ٢٥ مارس ١٨٨٠ لاختفاء محمولاتهم ومواشيهم وكافة متعلقاتهم تخلصا من توقيع الحجز عليها . نقول أنه على الرغم أن الحكومة قد صاغت مواد

(٢٧) محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة المالية محفظة ٣/٢/٢ ، امر عال فى ١٠ مايو ١٨٩٩ بتعديل ضرائب الاقطان .
(٢٨) المادة السادسة من المشروع الخاص بتعديل ضرائب الأقطان .

القانون بالشكل الذى يضمن تأمين وحماية حقوق هذه الطبقة فى مواجهة المستأجرين من صغار الملاك والمعدمين ، غير أنهم سعوا الى تحقيق ضمانات أكثر من ذلك ، صيانة لحقوقهم ، ولضمان الحصول على ايجار أراضيهم الزراعية •

ففى خلال المناقشات التى دارت داخل مجلس شورى القوانين حول المادة الأولى من هذا المشروع ، والتى كانت تتعلق باختصار اجراءات الحجز على المحصولات الموجودة بالأراضى المؤجرة لدى المزارعين فى حالة عجز مستأجريها عن دفع الايجار المقرر عليها ، لم يتوان هؤلاء فى مطالبة الحكومة بالمزيد من الضمانات صيانة لحقوقهم ، ولو كان ذلك على حساب المستأجرين • فقد تمسك جميع الأعضاء الذين اشتركوا فى المناقشة ، بضرورة توسيع نطاق اجراءات الحجز ليشمل المحصولات الموجودة بالأرض الزراعية أو فى أى مكان آخر • ورأى العضو مصطفى بك الطحان — أحد أعيان الاسكندرية — ضرورة تغيير مضمون هذه المادة بصورة تكفل حقوق المؤجرين ، مشيراً فى معارضته لهذه المادة بقوله : « أن الذى يتبادر الى الذهن من نص المادة أن الحجز لا يكون الا على المحصولات التى تكون فى الأقطان المؤجرة مع أن هذا النص ربما يؤدى الى تعسر حقوق المالك كاملة لأنه من المحتمل عدم توطن صاحب الأرض بنفس الجهة وبذلك لا يمكن مراعاة حصر جميع محاصيل الأقطان المؤجرة والمحافظة عليها » • ونوه بأن المستأجر ، وفقاً لمنطوق هذه المادة بصورتها الحالية ، يمكنه من تشوين محصوله بعيداً عن الأرض الزراعية ، وبالتالي حرمان المؤجر من الحصول على حقوقه كاملة • لذا ، فقد طالب بضرورة اطلاق المادة ليتمكن المالك من صيانة أرضه وضمان الحفاظ على حقوقه كاملة ، وذلك بحجز ما تنتجه الأرض من محصول للمصالح العام • وقد أيدته فى ذلك رأى العضو أحمد بك عبد الغفار — أحد كبار الملاك بالمنوفية — ،

والذى رأى اضافة عبارة « أو بطرف المستأجر » • وتقرر بالأغلبية الموافقة على اضافة تلك العبارة الى نص المادة الأولى من المشروع لتصبح « ويجوز لأصحاب الأتبان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة أو بغير عقد أن يوقعوا بغير اذن من القاضى حجزا على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصا لهم على الايجارات المستحقة لهم بشرط استيفاء الاجراءات» (٢٩) •

كذلك دارت مناقشات واسعة بين الأعضاء حول نص المادة الثالثة من المشروع ، بهدف ضمان الحصول على الأموال المقررة على المستأجرين ، كانت نتيجتها الموافقة من جانب أعضاء المجلس على اضافة عبارة جديدة الى نص المادة وهى : « انما الخضروات والنواكه التى يخشى عليها من التلف مدة توقيع الحجز يصير بيعها يوميا عن طريق يد معتمدين حسب العادة والتمن يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالحجز » • ولم يكتف الأعضاء بذلك ، بل طالب مصطفى بك الطحان أيضا بتوقيع الحجز على محصولات المستأجر الثانى عند طلب مالك الأرض ذلك (٣٠) •

ولما كانت المادة السابعة من هذا المشروع الذى تقدمت به الحكومة الى المجلس تنص على « عدم القيام باجراءات الحجز فى حالة سبق توقيع حجز قضائى على المحصولات الزراعية ، أو فى حالة وجود نزاع بين المؤجر والمستأجر بسبب الايجار وكان المدير عالما بها » • فقد عارض أعضاء المجلس الذين اشتركوا فى مناقشة

(٢٩) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٠ ، ١٧ أغسطس ١٨٨٤ ، ص ١٥٩ ، ١٦١ . وكذلك على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ واثره على الحركة السياسية ، ص ٤٥٢ .

(٣٠) مضابط شورى القوانين ، محاضر جلسات ٢٤ ، ٢٥ أغسطس ١٨٨٤ ، ص ١٦٦ - ١٧٢ .

هذه المادة ، ما جاء بها ، واعتبروه اضرارا بحقوقهم ، وطلبوا الحكومة بضرورة تقديم ايجار الأتليان على ما سواها . وأوضح العضو ابراهيم سعيد ، الذى لقى تأييدا من أعضاء المجلس ، « ان ايجار الأتليان الزراعية مقدم حسب القانون فبالحجز القضائى تكون المسألة من اختصاص المحاكم الأهلية » . وأضاف محمد رؤوف باشا ان الايجار لم يخرج عن كونه بمثابة الأموال الأميرية المستثناه ، ورأى أنه من الأهمية بـمكان ضرورة التنصيص بهذا القانون على « امتياز قيمة الايجار ولو مع سبق اجراء حجز قضائى » . وعاد ابراهيم سعيد ليطالب باضافة عبارة تنص على « ولكن للهـؤجر الحق فى أن يستولى على ما له من الايجار مقدما على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه بمقتضى طلب يتقدم به الى المحكمة التى جرى الحجز بواسطتها » الى نص هذه المادة . وانتهت المناقشة حول ذلك القضية بموافقة الأعضاء على الاقتراح الذى تقدم به ابراهيم سعيد لحماية لحقوق ومصالح الملاك المؤجرين (٣١) .

وهكذا وقف كبار الملاك والأعيان صفا واحدا للذود عن مصالحهم الطبقيـة ضد هذه الفئات شبه المدممة من الفلاحين ، الذين كانوا يستأجرون قطع صغيرة من أراضى كبار الملاك ، بأجور مرتفعة ، يقتاتون بها ، فى محاولة من جانبهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية المتدهورة ، ولكى يواجـهوا ارتفاع أسعار الحاجات الضرورية من السلع والمواد الاستهلاكية التى ارتفعت أسعارها خلال تلك الفترة ، دون النظر بعين الاعتبار الى المسألة من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية . بل لم يتورع أحد أعضاء المجلس أثناء المناقشات التى دارت حول هذه القضية عن المطالبة بتجريد هذه الطبقة من صغار الملاك مما بقى لديهم من أراضى ، باعتبارها الضمان الوحيد لسداد ما عليها ، وليست

(٣١) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٥ أغسطس ١٨٨٤ .

محصولاتها أو منقولاتها ومواشيها فحسب • فرأى أنه « إذا تأخر مبلغ واجب التحصيل بعد بيع ما يكون بالأرض المتأخر عليها الأموال من جميع ما ذكر بالقانون تكون الأطيان ذاتها معرضة للخروج من أيدي مالكيها لأداء ما يتأخر عليها » (٣٢) •

وفى ٧ سبتمبر ١٨٨٤ ، صدر المشروع بعد اجراء التعديلات المقترحة من قبل أعضاء المجلس حماية لحقوقهم ، وموافقة الحكومة عليها •

قانون الخمسة أفدنة :

ثم نأتى على موقف آخر تبين فيه أن كبار الملاك والأعيان من أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية لا ينظرون فى المسائل المطروحة أمامهم للمناقشة الا بمنظار مصالحهم الذاتية ، حتى لو أدى ذلك الى الاضرار بالمصلحة العامة للبلاد ، ونعنى به قانون الخمسة أفدنة •

ففى ظل الظروف السيئة التى كان يتعرض لها صغار الملاك من استغلال وقهر طبقى ، ويواجهون بايجارات عالية من قبل كبار الملاك ، بالاضافة الى السعى حثيثا نحو تجريدهم والاستيلاء على ما بقى بحوزتهم من أراض زراعية ، بعد أن عجزوا ، ولأسباب عديدة ، عن تسديد ما عليهم من ديون لدى المرابين والتزامات للمؤجرين ، مما ترتب عليه فقدان الكثير من هؤلاء أراضيهم الزراعية التى كانوا يقتاتون من فوائدها ، وتحولوا — تبعا لذلك — الى فئات الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون سوى بيع قوة عملهم لمن يطلب ذلك فى سوق العمل الزراعى • نقول أنه فى ظل هذه الظروف السيئة تدخل المشرع

(٣٢) نفس الجلسة ، والعضو المشار اليه هو محمد رؤوف باشا الذى كان ينتمى الى طبقة الذوات من الاتراك •

— سلطات الاحتلال — لتخفيف حدة الموقف والحيلولة دون نشوب اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار الداخلى ، نتيجة لتلاشى الملكيات الصغيرة ، فيما عرف بقانون الخمسة أفدنة والذي صدر بعد سلسلة من المناقشات فى مارس ١٩١٣ •

وقد قضى هذا القانون بعدم جواز توقيع الحجز أو نزع الأملاك الزراعية التى يملكها الزراع ولا تريد عن خمسة أفدنة أو أقل ، ويدخل فيما لا يجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الأقطيان المذكورة (٣٣) •

وقد دارت مناقشات واسعة بين الرأى العام وعلى صفحات الجرائد الصادرة خلال تلك الفترة — موضع الدراسة — بخصوص هذا القانون ، والآثار المترتبة على صدوره ، ومدى الأضرار التى تلحق بتجارة مصر الداخلية والخارجية ، خاصة بعد أن رفضت البنوك العقارية والزراعية وأصحاب المال التعامل مع صغار الملاك الذين يقعون تحت طائلة هذا القانون • وما يهدنا هنا رصد مواقف كبار الملاك والأعيان داخل المجلس من هذا القانون •

ففى جلسة المجلس المنعقدة فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٢ تقرر إحالة هذا المشروع على اللجنة المختصة بنظر مشروعات نظارة الحفائية لفحصه ودراسته وإبداء ما يعين لها من آراء حول القانون • وبعد أن عقدت اللجنة التى ترأسها محمود سليمان باشا عدة جلسات ، رأت — أى اللجنة — أن لها مطلب هام ، ترجو إبلاغه للحكومة ، يحفظ حقوق جميع الملاك المؤجرين وهو « اصدار الأوامر الخاصة لجميع المديریات بتوقيع الحجز الإدارى على محصولات المستأجرين ،

(٣٣) أحمد قحمة : شرح قانون الخمسة أفدنة ، ص ٦١ — ٦٤ •

لضمان الحصول على الايجارات » • ووجهت اللجنة سؤالاً الى ناظر الحقانية ، الذى كان حاضراً المناقشة ، أشارت فيه « بأنه كيف يرضى المالك تأجير أرضه الى مزارع صغير اذا كان لا يستطيع الحجز على أملاكه لتسديد قيمة الايجار ؟ (٣٤) •

كذلك حرصت اللجنة فى تقريرها هذا على ضرورة المطالبة بتوسيع دائرة الاستثناءات من ظروف الحجز والبيع وفاء لحقوق الدائنين ، وكانت تعنى بهؤلاء الدائنين كبار الملاك الذين يمتلكون مضخات رى آلية ، ويقومون ببيع المياه للفلاحين بأسعار باهظة • فاقترحت اعتبار ثمن مياه الأطنان الواردة بواسطة الآلات الرافعة من الديون الممتازة أسوة بثمن البذور والآلات الزراعية التى ذكرت ضمن الديون الممتازة فى المادة (٦٠١) من القانون المدنى • وتذعرت فى ذلك المطلب بقولها : « أنه يخشى اذا لم يعتبر ثمن المياه من الديون الممتازة أن يحجم أصحاب وابورات الرى عن اعطاء المياه لارباب الملكية الزراعية الصغيرة الا نقدا ، وقد لا يتيسر ذلك فى جميع الأحوال مما يترتب عليه تعطل الزراعة » (٣٥) • فبدا أن كبار الملاك لا ينظرون الى المسائل الا وفقا لمصلحتهم الذاتية والتى كانت تتمثل هنا فى ضمان الحصول على ايجار أطيانهم ، وفى الوقت ذاته عدم تعطل الزراعة مصدر وجاهتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسى

(٣٤) وقد أجاب ناظر الحقانية أعضاء اللجنة على هذا التساؤل الذى وجهته اللجنة الى الحكومة بقوله « أن الملاك المؤجرون يكتفيهم لضمان سداد الايجار أن يحجزوا على محصول الأرض المؤجرة والأرض التى يملكها المستأجر ، وأنه ليس من الانصاف أن يطمع أعضاء المجلس ، وأغلبهم من كبار الملاك ، فى أكثر من ذلك لأنهم يحجزهم على المحصولات يأخذون كل ما ينتج من تعب الفلاح وكده ومن البذرة التى بذرها فى أرضهم فماذا يريدونه أكثر من ذلك !! » •

(٣٥) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢١ يناير ١٩١٣ ، ص ٢٢٠ — ٢٢٢ •

والاقتصادي ، دون النظر بعين الاعتبار الى الطرف الآخر فى هذه المسألة وهم صغار الملاك .

وحين طرح المشروع للمناقشة داخل المجلس ، اعترض مرقص سميكة بك - أحد كبار الملاك بالصعيد - على المشروع وطالب بأن يتضمن هذا المشروع نصا صريحا يعتبر الايجار من الديون الممتازة التى لا يجوز فيها الدفع بعدم امكان الحجز على أملاك المزارعين ومحصولاتهم ، فى حالة تأخرهم عن سداد الايجار ، وقد برر هذا الطلب بأن كبار الملاك بالصعيد الذين يؤجرون أطيانهم للفلاحين ، ليس لديهم الضمان الكافى للحصول على حقهم فى الايجار ، نظرا لأن معظم أراضي الوجه القبلى تزرع حبوبا ، ولذلك يسرع المستأجر فى التصرف فى المحصول ، وبالتالي لا يجد المالك ما يحجز عليه وفاء لقيمة الايجار ، بعكس الحال فى الوجه البحرى ، حيث يكون محصول القطن أكثر ضمانا للملاك المؤجرين فى حالة عدم قيام المستأجر بتسديد الايجار المستحق ، لعدم السماح من جانب الملاك للمستأجرين باستلام المحصول والتصرف فيه ، بل يتم ذلك بمعرفتهم ضمانا للحصول على الايجار المستحق . وكرر مطالبته للأعضاء بأن يضم اقتراحه هذا الى اقتراح اللجنة المشكلة من أعضاء المجلس (٣٦) .

كذلك هدد مصطفى خليل باشا - أحد أعيان الشرقية - بأن كبار الملاك سيتمنعون عن تأجير أطيانهم للفلاحين ، وسيقومون بمباشرة أراضيهم بأنفسهم ، اذا لم يكن ثمة ضمان كاف لحقوقهم ، وطالب أن يضاف الى المشروع اقتراح مرقص سميكة بك والذى بمقتضاه يمكن الحجز على أرض المالك الصغير ، متذعرا فى هذا بقوله : « أنه لو نفذ هذا القانون بوضعه الحالى سيترتب عليه هبوط فى أسعار الأراضي الزراعية ، ويصبح المستأجر الصغير فقيرا وبالتالي

(٣٦) نفس الجلسة ، ص ٢٢٥ .

يقول دخل المزارع الكبير » • وكرر المطالبة بجواز الحجز على كل ما يملكه المستأجر من أملاك ومواش وغيرها حتى لا تضيع الفائدة من القانون ، كما ناشد النظار أن يفكروا وينظروا الى الأمر بروية لأنهم — أى النظار — من كبار الملاك • فرد حسين رشدى باشا — ناظر الحقانية — على ذلك بأن المجلس مركب من كبار الملاك ، وليس بين أعضائه من يمثل صغار الملاك ، ولذلك فليس من حقه أن يطلب هذا التعديل فى غيبة وجهة نظر الطرف الآخر فى القضية • ودل على ذلك بقوله : « أن مصطفى خليل باشا يدافع عن كبار الملاك » • وقد انتهت المناقشة حول هذه القضية الحيوية بعدم اعتبار الإيجار من الديون الممتازة التى لا يجوز فيها توقيع الحجز على الملكيات الصغيرة ، اكتفاء بالحجز الإدارى (٣٧) •

لقد بدت فاعلية كبار الملاك والأعيان واضحة ومؤثرة داخل المجلس فى حالة ما اذا كان المشروع المطروح للمناقشة أمامهم يضر بمصلحتهم أو يمسها من قريب أو بعيد ، وكان المعيار الرئيسى الذى يجمع هؤلاء ويكتلهم ، بالرغم من وجود بعض التناقضات بينهم ، هو معيار المصلحة الطبقية ، حتى وجدنا ناظر الحقانية يواجه الاتهام صراحة اليهم ، واصفا هؤلاء بانهم يدافعون عن مصلحتهم الذاتية ، دون النظر بعين الاعتبار الى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على رفضهم لهذا المشروع • وقد ظهر هذا الموقف من جانبهم بوضوح من خلال الثغرات التى استطاعوا احداثها بهذا القانون •

(٣٧) نفس الجلسة السابقة ، ص ٢٣٢ • وقد تم ذلك بعد أن احتدمت المناقشة وأخذت الأصوات فكانت ٩ مؤيدة للمشروع بالصورة التى عرضتها الحكومة ، ١٠ أصوات معارضة ، ثم رجحت كفة المؤيدين بانضمام رئيس المجلس إليها ، مما يؤكد هدف الحكومة فى تعيين ١٤ عضو من جانبها ، وهو ضمان السيطرة على المجلس وتوجيهه ومقتل سياستها •

قانون تحديد المساحة المنزرة قطنا :

ثم ننتقل الى قضية أخرى تتعلق بموقف هؤلاء من عدة اقتراحات مماثلة تقدم بها بعض أعضاء الجمعية العمومية ، بخصوص تحديد المساحة المنزرة قطنا بثلاث الزمام ، بعد أن تبين بجلاء مدى خطورة الاعتماد على محصول واحد كمورد رئيسى لدخل البلاد ، تخضع معدلات انتاجه الى الظروف المناخية والعوامل الطبيعية ، كما تحدد أسعاره خارج البلاد ، ووفقا لتقلبات الأسعار العالمية •

فعلى الرغم من احتلال صادرات القطن المرتبة الأولى بين سائر المحاصيل الزراعية الأخرى التى كانت تنتجها البلاد ، مما أتاح له أن يلعب دورا هاما ورئيسيا فى حياة البلاد الاقتصادية وفى الانفاق على كافة مشروعات التنمية التى شهدتها البلاد خلال هذه الفترة — موضوع الدراسة — ، اضافة الى تكوين القدر الأكبر من الموارد المالية للمزارعين وخصوصا كبار الملاك والأعيان ، نقول على الرغم من كل هذا وذاك فان البلاد تعرضت لمخاطر الاعتماد على محصول واحد كانت تخضع أسعاره ، كما أوضحنا ، لتقلبات الأسواق العالمية ، بالاضافة الى انخفاض معدلات انتاجية الفدان من المحصول ، لعدد من العوامل ، لعل أهمها ضعف الأرض الزراعية نتيجة اجهادها بتكرار زراعتها قطنا ، وامتداد زراعتها الى الأراضي الضعيفة ، وعدم اتباع نظام الدورة الزراعية الثلاثية ، وفوق هذا تعرضه للإصابة بالآفات الزراعية كدودة القطن ودودة اللوزة ، لعدم توافر الصرف الكافى للأرض الزراعية •

وعلى الرغم من كل هذه العوامل السابق الاشارة اليها ، فان ذلك لم يثر ثائرة أو انتباه كبار الملاك والأعيان من أعضاء مجلس الشورى أو الجمعية العمومية ، فلم تحدث مبادرة من جانبهم تشير ، ولو من بعيد ، الى مدى خطورة ذلك ، ولم يرفع واحد منهم صوته

مطالبها الحكومة اتخاذ الاجراءات التخفيلة بمواجهة هذه الأوضاع ، لأن اتخاذ مثل هذه الاجراءات كان يعنى الاضرار بمصالحهم الاقتصادية • ولكن حين فاق البعض من هؤلاء ، وأدركوا حقيقة الوضع الذى وصلت اليه البلاد فى أعقاب الأزمة المالية وخلالها عام ١٩٠٧ ، وتوالى الكوارث الطبيعية على محصول القطن ، وبدوا فى مناقشة هذه المسألة الحيوية التى أضرت بمصالحهم الاقتصادية ، وتقديم بعض الاقتراحات ، كتحديد المساحة المنزرعة قطناً بثلاث الزمام، وقفت الأغلبية من أعضاء الجمعية العمومية موقف المعارضة الصريحة ضد هذا الاقتراح ، وتذمرت فى رفضها لصدور مثل هذا القانون بأسباب واهية كضمان الحصول على ايجار أراضيهم الزراعية وعدم امكان تطبيق قانون كهذا على الأجانب لتمتعهم ببعض الامتيازات وهو ما سيتضح لنا من خلال تتبعنا للمناقشات التى دارت بين الأعضاء حول هذه القضية الهامة التى كانت تمس مصلحة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

ففى جلسة الجمعية العمومية المنعقدة فى مارس ١٩١٠ ، قدم كلا من العضو محمد بك الشناوى وعثمان بك مراد اقتراحا يقضى بمطالبة الحكومة باعداد مشروع قانون يحتم على كافة المزارعين عدم زراعة أكثر من ثلث الزمام قطناً ، تجنباً لضعف واجهاد التربة الزراعية ، ولضمان توفر الحاصلات الغذائية للسكان الذين يتزايد عددهم باضطراد (٢٨) •

وحين بدأ الأعضاء فى مناقشة هذا الاقتراح السابق ، وقف العضو سعد أفندى مكرم موقف المعارضة من الاقتراح ، باعتباره على حد قوله — يمثل تضيقاً على المزارعين فيما يقومون به من زراعة لحاصيلهم وفقاً لظروفهم الخاصة • ونوه اسماعيل باشا

(٢٨) الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠ •

اباطة ، بأن أغلب أرباب الأقطيان يؤجرون أرضهم والمستأجر يفضل زراعة النصف قطنا ليمكن من الاستمرار فى سداد ما عليه من ايجار ، فكان هذا تنبيه واشارة منه الى الأعضاء لرفض هذا الاقتراح . ثم أضاف بأن تقرير زراعة الثلث سوف يترتب عليه مشاكل عديدة بين نظارة الداخلية والمزارعين ، تضطرها لاجراء تحقيقات مع المخالفين لثل هذا القانون . ورأى أنه من الأفضل أما رفض الاقتراح — تجنباً لهذه المشاكل — وأما يحول الى الحكومة لتكلف مجالس المديرية بالبحث فيه ، ليقرر كل مجلس ما يترأى له وفقاً لظروفه ومصلحته الخاصة . فرد عليه حسن باشا مذكور — أحد أعيان القاهرة — بأن مجالس المديرية والداخلية لا تستطيعان أن تتخذ مثل هذه الاجراءات فى موضوع كهذا نظراً لوجود أقطيان كثيرة مملوكة للأجانب ، مما يترتب عليه عدم امكان تطبيق ذلك عليهم . وتدخل رئيس مجلس النظر فى المناقشة ، ليطالب من الأعضاء أن يدققوا النظر ويتروا جيداً قبل أن يصدروا قرارهم فى هذا الاقتراح . وانتهت المناقشة حول هذه المسألة المهمة برفض أعضاء الجمعية العمومية لهذا الاقتراح الذى تقدم به اثنان من زملائهم^(٣٩) .

على أن القضية لم تلبث أن عادت لتطل برأسها — مرة ثانية — فى مارس ١٩١٢ ، حين قدمت الى الجمعية العمومية ثلاثة اقتراحات مماثلة تقضى بمطالبة الحكومة ضرورة اعداد مثل هذا المشروع . وتكلم النائب سليمان زيتون بك — أحد مقدمى الاقتراحات — فتعرض الى الاضرار التى لحقت بالبلاد نتيجة التركيز على زراعة القطن ، دون اتباع نظام الدورة الثلاثية ، وذلك على ذلك بالاشارة الى ارتفاع معدلات الواردات من المواد الغذائية خلال السنوات الخمس الأخيرة ، حتى بلغت نحو خمسة ملايين من الجنيهات ، منها حوالى

(٣٩) المصدر السابق ، نفس الجلسة ، ص ٢٢٢ — ٢٢٤ .

نصف مليون أردب من الحبوب والدقيق ، نتيجة لتلك السياسات الاقتصادية الخاطئة . وناشد الأعضاء موافقته على اقتراحه هذا ، ومطالبة الحكومة اصدار هذا القانون ، مشيرا الى أن الحكومات الأجنبية سوف توافق على مشروع كهذا ، لما سيعود عليها من منافع اقتصادية ، نظرا لاتساع حجم التجارة الدولية بين مصر وهذه الدول الأجنبية . على أن الجمعية العمومية قررت ، وللمرة الثانية ، رفض تلك الاقتراحات الثلاثة المقدمة من أعضائها^(٤٠) .

قانون منع رى الشراقى :

لم يكن دفاع كبار الملاك والأعيان داخل مجلس شورى القوانين ضد الاجراءات التى كانت تتخذها سلطات الاحتلال والخاصة بمنع رى الأراضى المعدة لزراعة الذرة فى حالة انخفاض مياه النيل بدرجة تؤدى الى الاضرار بمحصول القطن ، ونقص معدلات انتاجه ، الا مجرد مناورة سياسية من جانبهم ، الهدف منها خداع الرأى العام فى الداخل بأن نواب الأمة يدافعون عن جماهير الفلاحين الذين سيلحقهم الضرر من هذه الاجراءات ، بينما أخفوا وراء ذلك حقيقة موقفهم هذا ، ألا وهو حماية أراضيهم المنزرعة قطننا من الاصابة بالدودة ، وهو ما أفصح عنه بعض الأعضاء أثناء المناقشات التى دارت حول هذه القضية ، اضافة الى ما كان يسود الريف المصرى خلال هذه الفترة من حالة عدم الاستقرار ، ولعل هذا راجع الى استغلال كبار الملاك للسلطة ، مما ترتب عليه زيادة معدلات ارتكاب

(٤٠) الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣١ مارس ١٩١٢ ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥ . وجدير بالملاحظة أن هذه القضية طرحت للمرة الثالثة على أعضاء مجلس شورى القوانين ، ولم تلق بالا من جانب الاعضاء . انظر مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٨ أبريل ١٩١٣ ، ص ٤٨٥ وما بعدها .

الجرائم بين المزارعين فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٦ بنسبة ٢٧٧٪
عما كانت عليه من قبل (٤١) .

ففى أثناء المناقشات التى دارت بين الأعضاء حول هذه القضية ،
وصف العضو أحمد بك الصوفانى — أحد كبار الملاك بالبحيرة — تلك
الاجراءات بانها تعد عملاً من أعمال المصادرة لحرية المزارعين فيما
يزرعونه ، وفقاً لظروفهم الاقتصادية وأحوالهم الاجتماعية • ووضع
حسن بك عبد الرازق يده على موضع الداء ، واصفا للحكومة الدواء ،
بانها لو أرادت صيانة محصول القطن وحده ولم تلتفت الى ضرورة
وجود الذرة فى بيت الفلاح تكون مخطئة فى ذلك ، لأن الفلاح لو فقد
قوته الذى عليه معول حياته وأسرته ومواشيه لن يستطيع تنمية
محصول القطن ، حتى لو توفرت المياه لديه ، مشيراً فى هذا الى
أن « فاقد الثوت لا يمكنه أن يأتى عملاً صالحاً » (٤٢) • فكان هذا
عن وعى وإدراك تام من جانب هؤلاء الأعضاء بمدى خطورة هذا على
استقرار الأوضاع الداخلية ، وإلى أهمية استمرار هذه الآلة — أى
أداة الانتاج ونعنى بذلك الفلاح — ولو على حد الكفاف ، باعتباره
المصدر الأساسى لرخاء وانتعاش هذه الطبقة اقتصادياً واجتماعياً •

كان طبيعياً ، وإزاء الحملة التى شنّها أعضاء المجلس على تلك
الاجراءات الخاصة بمنع رى الشراقى أن تقوم الحكومة بكشف القناع
عن حقيقة موقف هؤلاء ، فحين دعى المستر جارسطن Garston
مستشار نظارة الأشغال العمومية الى المجلس للرد على انتقادهم لهذه

(٤١) انظر رسالتنا للدكتوراه غير المنشورة بعنوان : سياسة
الاحتلال الزراعية فى مصر ١٨٨٢ — ١٩١٤ ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
(٤٢) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٨ فبراير ١٩٠٠ .
وكان هذا القرار يقضى بعقاب المخالف بالحبس من خمسة عشر يوماً الى
شهرين وبغرامة تصل الى عشرين جنيهاً ولا يحكم بواحدة من هاتين
العقوبتين على حدتها .

الاجراءات ، أشار بأنهم يحاولون اظهار الرغبة فى الدفاع عن مصالح صغار الملاك والفلاحين المعدمين ، ولكنهم أخفوا الهدف الرئيسى من وراء ذلك ، وهو أن فئة من المزارعين ، وأغلبهم من كبار الملاك ، ستقتل حاصلات الذرة عندهم نتيجة لذلك قدرا طفيفا ، مشيرا الى أن الحكومة — سلطات الاحتلال — أحرص على مصلحة صغار المزارعين من هؤلاء الذين لا يعملون الا وفقا لمصالحهم الذاتية ، مؤكدا بأن هذه الوسيلة المراد اتخاذها لا تضيق مطلقا على المزارعين ، أو تقلل قوتهم الرئيسى • فضلا عن ذلك فهى الطريقة الوحيدة لانقاذ زراعة القطن • وأوضح الهدف من اتخاذ الاجراءات ، وهو أن يعود الى الطريقة التى كان يتخذها قبل عام ١٨٩٠ — أى قبل اتمام اصلاح قناطر النيل — فيؤجل الذرة الى أن تصبح مياه الفيضان كافية لها ولزراعة القطن معا (٤٣) •

وفى العام التالى ، قدمت الحكومة الى المجلس نفس المشروع ، فلم يعترض أحد من هؤلاء الأعضاء عليه ، كما حدث فى العام السابق ، فكان ذلك يمثل تناقضا فى مواقفهم من بعض القضايا التى طرحت داخل المجلس • وقد استمر العمل بهذا المشروع فى السنوات التالية دون أن يلقى رفضا أو معارضة من جانبهم (٤٤) •

الموقف من الاحتلال وسياساته :

على الرغم أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كانا مركبا — كما سبق وأوضحنا — من كبار الملاك ، وأنهم لم يترددوا فى التصويت عام ١٨٩٩ لزيادة الضرائب العقارية ، حتى تتمكن

(٤٣) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة أول يناير ١٩٠٠ ، ص ١٣ ، ١٤ •

(٤٤) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٨ مايو ١٩٠١ ، جلسة ٨ أبريل ١٩١٣ ، ص ٤٨٥ وما بعدها •

الحكومة من سد النفقات التى نجمت عن الغاء السخرة ، الا أن ذلك لم يمنعهم من الخروج عن دائرة الاهتمام بكل ما يمس مصالح هذه الطبقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة • وبدأ أعضاءه فى الاهتمام بالأمور السياسية للبلاد ، وفى توجيه الانتقادات والمعارضة لسياسة الاحتلال فى مجالات التعليم والصحة والجيش والمالية وما الى ذلك •

فى الناحية التعليمية ، ارتفع صوت مجلس شورى القوانين فى ديسمبر عام ١٨٩٤ بالشكوى من اهمال نظارة المعارف شئون التعليم • فقد عبرت اللجنة عن قلقها لاهمال التعليم ، واغلاق بعض المدارس ، ونوهت بما كانت عليه المعارف منذ عهد محمد على ، ثم أتت اللجنة على بيان المبالغ المخصصة فى الميزانية للتعليم فيدا بين عامى ١٨٨٣ ، ١٨٩٥ للإشارة الى ما وصل اليه التعليم من اهمال فى عهد الاحتلال (٤٥) •

وفى تقرير اللجنة المشكلة من أعضاء المجلس للنظر فى ميزانية ١٨٩٧ ، وجهت نظر الحكومة الى استعمال المبالغ المخصصة لانشاء خزان أسوان (١٥٠ ألف جنيه) ونفقات جيش الاحتلال (٨٥ ألف جنيه) ، وبعض المصروفات الأخرى عديمة الأهمية ، والتى أشارت اليها اللجنة فى تقريرها هذا لتعميم التعليم الابتدائى وانتشاره فى سائر القرى والأقاليم وفى انشاء مدارس صناعية وتجهيزية بكافة أنحاء البلاد ، مع الاهتمام بوضع قاعدة ثابتة للسياسة التعليمية يسير التعليم على هداها ، بحيث لا تتعرض للتغيير أو التعديل الا بمصادقة الحكومة ومجلس شورى القوانين (٤٦) • فكان هذا الموقف من جانب الأعضاء بمثابة احتجاج رسمى على الاحتلال وسياسته التعليمية •

(٤٥) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٩ ديسمبر ١٨٩٤ •

(٤٦) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٠ ديسمبر ١٨٩٦ •

وحين أبدت اللجنة المالية آراءها فى ميزانية عام ١٩٠١ ، قررت أنها لم تر أن ثمة تغير قد طرأ على المخصصات المقررة للانفاق على التعليم والمعارف ، وأنه لا يتفق مع مقاصد حكومة تريد السير بالأمة فى طريق التقدم والرقى والحكم الذاتى . وكررت المطالبة بزيادة النفقات المخصصة للتعليم ليفتح بها للفقراء من عامة الشعب أبوابا لتربية أبنائهم^(٤٧) . وقد تكرر ذلك الموقف من جانب أعضاء المجلس عام ١٩٠٥ ، مما دفع كرومر الى الرد على انتقاد هؤلاء المتكرر لتلك السياسة التى كانت تنتهجها سلطات الاحتلال فيما يتعلق بالتقطير فى الانفاق على التعليم ، بالاعلان صراحة بأن ما يجب مراعاته هو حفظ التوازن المالى ، مشيرا بأن على الأعضاء أن يفهموا ويعوا جيدا المبادئ والحدود التى لا يجوز تجاوزها لتقليل الايرادات أو زيادة النفقات ، حتى يكون هناك فائض سنوى فى الميزانية للقيام ببعض الأعمال العمومية الكبيرة كمشروعات الرى والسكك الحديدية ونحوهما مما تحتاج اليه البلاد^(٤٨) . فكان هذا اعلانا صريحا من جانبه بتجاهل موضوع الاهتمام بتطوير التعليم وزيادة الاعتمادات المخصصة له ، ليكون ذلك ذريعة لاطالة أمد الاحتلال للبلاد بدعوى عدم وصولها الى مرتبة الحكم الذاتى .

على أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا حقيقة هامة ، وهى أن اهتمام الأعضاء بمشاكل التعليم كان ينبثق من الرغبة فى الحد من

(٤٧) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٠٠ ، ص ٨١ ، ٨٢ .

(٤٨) تقرير كرومر لعام ١٩٠٦ ، ص ٩٣ ، ٩٤ . ومما هو جدير بالملاحظة أن ما تم اعتماده للانفاق على التعليم فيما بين عامى ١٨٨٣ ، ١٩٠٤ قد بلغ ٢١١٢٧٨١٢ ر ٢ جنيه من مجموع ميزانيات المصروفات فى هذه الحقبة ومقدارها ٢١٦٧٨١٣١٤ جنيه فتكون النسبة المئوية أقل من ١٪ . انظر محمد عبد الله العربى ، سياسة الانفاق الحكومى فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٤٨ ، ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

سيطرة الأجانب على الوظائف الادارية فى البلاد وفتح باب هذه الوظائف أمام المصريين وابطال مزاعم الاحتلال بأنه لا يتوافر لدى المصريين الكفاية والمقدرة على حكم بلادهم بأنفسهم^(٤٩) .

كذلك احتج مجلس شورى القوانين على التصرف فى الأموال الاحتياطية التى كانت مودعة بخزينة صندوق الدين ولم يكن بالامكان التصرف فيها الا باجماع آراء أعضائه الى أن تم ابرام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى أبريل ١٩٠٤ ، والذى بموجبه أطلقت يد الحكومة المصرية للتصرف فى أموالها الاحتياطية المودعة بصندوق الدين والتى بلغت فى عام ١٩٠٧ ١٧٥١٧٠٣٦٤٣٦ جنيه .

ففى أثناء المناقشات التى دارت بين الأعضاء حول هذا الموضوع ، حين عرضت على المجلس ميزانية عام ١٩٠٩ ، تحدث العضو أحمد باشا يحيى ، موجها انتقاده الى الطريقة التى تتبعها الحكومة للمخصصات الحساب الاحتياطى وايرادات الميزانية العامة للدولة ، مما ترتب عليه تحويل المبالغ المجمدة من الزيادات المستمرة للاحتياطى ، والتى لا يعلم أعضاء المجلس عن الوجوه التى أنفقت فيها هذه الأموال الا بعد أن يتم صرفها فعلا ويرد ذكره بالحساب الختامى ، مشيرا بأن ما أنفقتة الحكومة خلال السنوات الأربع السابقة على الميزانية المطروحة على الأعضاء قد بلغ ١٧٥٠٥٦٠٣٦٤٣٦ جنيه ، منها حوالى نصف مليون جنيه كان قد خسرها المستشار المالى السابق الوين بالمر Palmer فى مضاربته التى خالف فيها كافة النظم والقوانين المتبعة . وأوضح أن ما تم الحصول عليه من الأموال الاحتياطية ومن المصروفات الخصوصية للسودان قد بلغ ٦٧٣٧٨٣٠٣٦٧ جنيه فى مدى أربع سنوات . واختتم حديثه

(٤٩) رعوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات

الزراعية الكبيرة ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

بمطالبة الحكومة بعرض الاعتمادات التى تؤخذ من الاحتياطى
العمومى على المجلس مستقبلا^(٥٠) .

وكان لمعارضة أعضاء المجلس لقيام سلطات الاحتلال بتبديد
الأموال الاحتياطية على مشروعات ليست ذات أهمية ، دون أن تلقى
بالا لتحسين الأحوال الاجتماعية للبلاد ، عن طريق التوسع فى
الانفاق على بعض المؤسسات الأخرى كالتعليم والصحة العامة
والمحاكم الشرعية ، أثره فى قيام جورست — خليفة كرومر — بمهاجمة
هؤلاء الأعضاء فى تقريره لعام ١٩٠٩ ، موجها اللوم والنقد اللاذع
للمعارضين واصفا اياهم بأنهم قد « يعجزون عن استيعاب الأمور التى
يتناقشون فيها ولا يفرقون بين الجوهر والعرض ، أو بين الثمين
والغث ، وانهم يستصعبون التخلص من الآراء الفاسدة التى
يوصيها اليهم الناقمون على الحكم انحاصر — أى الحزب
الوطنى — والنظر فيما يعرض عليهم بالعين المجردة عن
الهوى » . وضرب الأمثلة على ذلك بقوله : « فمن أمثلة هذا القصور
المعارضة المستمرة من جانب هؤلاء للاعانات التى تمنحها الحكومة
لترقية السودان . والظاهر أن المجلس — وكان ذلك تذكيرا للأعضاء
بأهمية النيل والمياه لرى أراضيهم الزراعية ، وبالتالى زيادة مواردهم
المالية — عاجزا أن يدرك أن القطر المصرى يدفع ثمنا زهيدا مقابل
التحكم فى مياه النيل الأعلى التى لا غنى عنها لسعادة ورقى البلاد
أو أن يفهم أن السبيل الوحيد لتخليص الميزانية من عبء الاعانات
السنوية للسودان انما هو اعطاؤه الأموال اللازمة لارتقائه المادى
حتى يصبح قادرا على سد مصروفاته »^(٥١) .

(٥٠) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٠٨ ،
ص ١٣١ — ١٣٦ .

(٥١) تقرير جورست لعام ١٩٠٩ ، ص ٨ ، ٩ . ومما هو جدير
بالذكر أن بعض الصحف الوطنية كالمؤيد ومصر الفتاة قامت بحملة للتنديد
بسياسة الاحتلال المالية وفى التصرف فى الأموال الاحتياطية دون رقيب من
جانب نواب الأمة .

والقضية الأخيرة كانت تتعلق بموقف نواب الأمة من الاحتلال ذاته ، والنفقات المخصصة للقوات البريطانية والتي كان يتزايد عددها داخل البلاد ، مما كان يمثل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة للدولة ، وبالتالي على مشروعات التنمية •

فحين تعرضت اللجنة المالية فى تقريرها لعام ١٨٩٧ للاعتمادات المخصصة لجيش الاحتلال والتي قدرت بمبلغ ٨٤٨٢٥ جنيها ، أشارت بانها « لا ترتاب مطلقا فى أن للحكومة عظيم الثقة بأمانة جيشها وكفاءته وباستعداده الذى برهن عليه فى كل المواقع التى دعى اليها وباستتباب الأمن فى داخل البلاد وفى أطرافها مما لا يدعو للاستعانة بجيش أجنبى • ولهذا فهى ترى عدم الموافقة والتصديق على المبلغ المقدّر لهذه المصروفات » (٥٢) • فكان هذا الموقف من جانب الأعضاء بمثابة احتجاج ورفض تام من نواب الأمة للاحتلال وبضرورة جلاء القوات البريطانية عن البلاد •

وكان مجلس شورى القوانين قد اعترض فى عام ١٨٩٣ على المبالغ الباهظة التى منحتها الخزانة المصرية لجيش الاحتلال لسد احتياجاته المتزايدة ، والتي قدرت بنحو ٥٤ ألف جنيه بخلاف الأموال المخصصة وقدرها ٨٤٨٢٥ جنيها • وقد استمر هذا الموقف المعارض من جانب الأعضاء طوال السنوات التالية ، وزاد عليه بالاحتجاج على الاعتمادات التى خصصت لإنشاء ثكنات عسكرية للقوات البريطانية ، والتي قدرت بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه ، مما دفع أحد أعضاء المجلس الى التصريح بأن تلك الاجراءات التى تقوم بها السلطات البريطانية ، تتناقض والموقف العلن من جانبهم ، وهو الموقف الذى صرحوا به

(٥٢) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٠ ديسمبر ١٨٩٦ ،

مرارا ، بانهم يعدون الأمة للحكم الذاتى ، مشيرا بأن هذا البناء يدل على الرغبة من جانبهم فى البقاء (٥٣) .

لقد كانت هذه الطبقة على وعى وإدراك تام بمصالحها الاقتصادية التى يجب عدم المساس بها من قريب أو بعيد . وكان المعيار الرئيسى الذى يجمع أفرادها ويكتلها ازاء أى موقف من المواقف هو معيار المصلحة الطبقية . وقد تنوعت الأساليب والوسائل التى انتهجها هؤلاء لحماية تلك المصالح والزود عنها تبعا لاختلاف وتنوع جوانب أنشطتهم الاقتصادية التى مارسوها خلال تلك الفترة موضع الدراسة .

ولم يكن ممارسة هذه الطبقة من كبار المال والأعيان للعمل السياسى داخل المجالس النيابية التى أنشئت منذ عهد اسماعيل ، وكذلك حرصهم على أن يتقلد أبناءهم المناصب الادارية الهامة بأجهزة الدولة الا ضمانا للحفاظ على مصالحهم المتنامية . لذا فقد كانت لهم أغلبية كبيرة داخل هذه المجالس التى كادت أن تكون عضويتها قاصرة عليهم بحكم اللوائح والنظم الأساسية الخاصة بها . وقد برز أعيان المصريين — على وجه الخصوص — فى تلك المجالس ، فتوارثت عائلات بعينها مقاعد النيابة عن الأقاليم التى كانت مركزا لنفوذها ، كعائلات أباطة وخليل بالشرقية ، والصوفانى والوكيل بالبحيرة ، والهرميل والشريف والمنشاوى بالغربية ، والفتى وعبد الغفار وأبو حسين بالمنوفية ، وهلال واللوزى بالدقهلية ، والشواربى بالقليوبية ، والزمر بالجيزة ، والشريعى وعبد الرازق والموم وسلطان بالمنيا ، وأبو ستيت وأبو رحاب بجرجا ، وغيرهم ممن شغلوا مقاعد النيابة عن أقاليمهم بحكم كونهم أبرز العائلات وأوسعها ثراء ، ولاحتفاظهم بمناصب عمد القرى ،

(٥٣) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة أول يناير ١٩١٠ . والعضو المتحدث هو اسماعيل باشا أباطة .

أضافة الى ما كانوا يتمتعون به من مركز اقتصادى واجتماعى ممتاز فى الجهات التى كانوا يمثلونها . وقد استمرت هذه الأسماء تتواتر فى المجالس النيابية اللاحقة مع ما يجد عليها من أسماء جديدة تبعا للتطور الاجتماعى والاقتصادى الذى كانت تخضع له هذه الطبقة من أعيان المصريين فى نموها وتطورها التاريخى . ولقد سعت هذه الطبقة — أيضا — الى الحصول على قدر من المشاركة مع السلطة القائمة يضمن لها المحافظة وصيانة مصالحها الطبقية ، وكذلك ضمان ادارة شؤون الحكم والسياسة بما يحقق لها تلك المصالح ، وهو ما انتهت اليه ثورة ١٩١٩ ، وعبر عنه دستور ١٩٢٣ .

مصادر الدراسة :

أولا : وثائق غير منشورة :

- دفاتر المعية السنية عربى ، قيد اللوائح والقرارات والمنشورات .
- جداول أعمال محاضر جلسات مجلس الوزراء .
- محفوظات عابدين ، وثائق رئاسة مجلس الوزراء .

ثانياً : وثائق منشورة :

- أمين سامى : تقويم النيل ، عصر اسماعيل ، المجلد الثانى ، د ٣ ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- التقرير العام المرفوع من دفرين الى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا فى فبراير ١٨٨٣ بشأن الاصلاحات فى مصر (مترجم) .
- تقارير كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان فيما بين عامى ١٨٩٠ ، ١٩٠٦ ، ترجمة وطبع المقطم .

- تقارير السير الدن جورست عن المالية والادارة والحالة العمومية
فى مصر والسودان فيما بين ١٩٠٧ ، ١٩١٠ •
- مضابط جلسات مجلس شورى القوانين ١٨٨٣ — ١٩١٣ •
- مضابط جلسات الجمعية العمومية ١٨٩٦ — ١٩١٢ •
- مضابط جلسات الجمعية التشريعية ١٩١٤ •

ثالثا : الدوريات :

- المقطم ، يومية ، يعقوب صروف ، فارس نمر ، شاهين
مكارىوس ، ١٨٨٩ •
- المؤيد ، يومية ، على يوسف ، ١٨٨٩ •
- الهلال ، شهرية ، مدد نوفمبر ١٩١٣ •
- مصر الفتاة ، يومية ، يوسف بك المويلحى ، ١٩٠٨ •

رابعا المراجع العربية :

- أحمد زكريا الشلق ، الدكتور : حزب الأمة ودوره فى السياسة
المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ •
- أحمد قمحة : شرح قانون الخمسة أفدنة ، القاهرة ، ١٩١٣ •
- أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد : نظام القضاء والادارة ،
القاهرة ، ١٩٢٣ •
- جاكوب لاندو ، ترجمة سامى الليثى : الحياة النيابية والأحزاب
فى مصر من ١٨٦٦ — ١٩٥٢ ، القاهرة ، د.ت •
- رؤوف عباس حامد ، الدكتور : النظام الاجتماعى فى مصر فى
ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، القاهرة ،
١٩٧٣ •

- عاصم أحمد الدسوقي ، الدكتور : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ج ٣ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- عبد العزيز رفاعى ، الدكتور : فجر الحياة النيابية فى مصر ١٨٦٦ — ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- على محمد بركات ، الدكتور : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، القاهرة ١٩٧٧ .
- لطيفة محمد سالم ، الدكتورة : النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥ — ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- محمد عبد الله العربى ، الدكتور : سياسة الانفاق الحكومى فى مصر ١٨٨٢ — ١٩٤٨ ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

خامسا : الأجنبية :

- Cromer, E. : Modern Egypt, 2 Vol., London, 1908 .
- Tignor, Robert : Modernization and British Colonial Rule In Egypt, 1882 — 1914, Princeton. 1966 .
- Willcocks, W. : Egyptian Irrigation, London, 1899 .

